

مجلة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني



تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

يوليو 2019

السنة السادسة عشر - العدد 54-55

رئيس التحرير

أ. عاطف المسلمي

هيئة التحرير

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. مطيع بسيسو

أ. زهير عكاشة

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

د. عادة حجازي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

سهير نصر

سائدة أبو شقفة

التداعيات السياسية لقرار إدارة الرئيس ترامب وقف تمويل الأونروا على مستقبل عمل المنظمة

د. منصور أبو كريم*

مقدمة

منذ وصولها للبيت الأبيض في كانون ثاني 2017، سعت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل سرعة تحقيق ذلك رأت ضرورة تصفية القضية الفلسطينية لسهولة تمرير التعاون العربي الإسرائيلي، لذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والقرارات كانت في معظمها في غير صالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، البداية كانت مع قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ومن ثم قرار وقف تمويل الأونروا بهدف تصفية قضية اللاجئين، فقد تسارعت الخطوات الأمريكية المستهدفة الوكالة بشكل غير مسبق.

* باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

لقد شكّل الموقف الأمريكي الجديد الذي أعلنت عنه إدارة الرئيس دونالد ترامب بتخفيض تمويل الأونروا، ومن ثم وقف التمويل بشكل عام تحدّي كبير أمام استمرار عمل المنظمة، فالموقف الأمريكي وضع عدة عقبات أمام استمرار عمل الوكالة باعتبار أن واشنطن تمثل أكبر ممول لخدمات الوكالة الصحية والتعليمية والبيئية.

من أجل استيضاح الموقف الأمريكي تجاه قضية اللاجئين عموماً وتجاه وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين على وجه التحديد، والانعكاسات السياسية والتي ترتبت على هذا القرار، تطرح الورقة عدداً من هذه التساؤلات يمكن من خلال الإجابة عليها توضيح المقاربة والرؤية الأمريكية للتعامل مع هذا الملف، ومنها: ما الهدف الأمريكي من وقف تمويل الأونروا؟ والموقف العربي والدولي منه؟ وما هو مستقبل المنظمة الدولية في ظل وقف الدعم الأمريكي؟ وما هي السيناريوهات المحتملة؟ والتداعيات والانعكاسات السياسية لهذا القرار؟

أولاً: الموقف الأمريكي الجديد تجاه الأونروا

التحوّلات الدراماتيكية نادرة في السياسة الخارجية الأمريكية لكن أحد الأمثلة التي لا يمكن إنكارها هو قرار إدارة ترامب الأخير بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين منذ تأسيسها عام 1949م، كان التمويل الأمريكي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات، وتوفير أكثر من ثلث تمويل ميزانية الأونروا. ويتوافق قرار خفض تمويل الأونروا مع منظور إدارة ترامب الأوسع في السياسة الخارجية. مثل السياسة التجارية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث يصر الرئيس ترامب على أن

المساعدات الخارجية يجب أن تفيد الولايات المتحدة بطريقة أكثر جوهرية من مجرد الحفاظ على الاستقرار⁽¹⁾.

بعد أشهر من قرار تقليص المساعدات، قررت الإدارة الأمريكية في 3 أغسطس/آب 2018م، قطع كافة مساعداتها المالية لوكالة (الأونروا). وفي بيان لها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية- هيندر ناورت - : إن واشنطن قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات لـ (الأونروا) بعد الآن. وأضافت أن الولايات المتحدة حذرت سابقًا من أنها لن تتحمل القسم الكبير من هذا العبء بمفردها، بعد مساهمتها الأخيرة، بأكثر من 60 مليون دولار، في كانون الثاني/يناير 2018م. واعتبر الفلسطينيون ذلك القرار "تصعيدًا أميركيًا خطيرًا ضد الفلسطينيين يهدف لشطب حق العودة، وإغلاق قضية اللاجئين".

وفي 16 من كانون الثاني/يناير 2018م، بدأت واشنطن في تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث جمّدت نحو 300 مليون دولار من أصل مساعدتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والبالغة حوالي 365 مليون دولار. وتسبب ذلك الإجراء بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الوكالة (الأونروا) أصلاً، مما تسبب باتخاذ إدارة الوكالة عدة قرارات أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. واعتبرت (الأونروا) هذه الأزمة المالية بفعل تقليصات واشنطن لدعمها هي (الأكبر في تاريخها). يذكر أن (الأونروا) تأسست بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، لتقديم المساعدة والحماية لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن، سورية، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾.

ويهدف القرار الأمريكي إلى تصفية الوكالة أو دفعها للانتهاء عبر وقف تمويلها، بهدف تصفية قضية اللاجئين لسهولة تمرير صفقة القرن، عبر انتهاج سياسة تقوم على وقف الدعم وإعادة تعريف اللاجئين الفلسطيني، وتحويل الملف لمفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وتقديم المساعدات مباشرة للدول التي تحتضن المخيمات الفلسطينية.

فقد كشفت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، في 4 من آب/أغسطس 2018م أن إدارة ترامب بدعم من صهره ومستشاره جاريد كوشنير، وأعضاء في الكونغرس، يعملون على إنهاء وضعية "لاجئ" لملايين الفلسطينيين من أجل وقف عمل وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا). ونقلت المجلة، عن مسؤولين أميركيين وفلسطينيين (لم تكشف عنهم) أن تلك المساعي تهدف إلى "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وأضافت أن هناك مشروعاً قانون، على الأقل يتم طرحها في الكونغرس حالياً من أجل دفع هذه المسألة؛ وقالت المجلة إنها حصلت على رسائل بريد إلكتروني تداولها كوشنير مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية، دعا فيها صراحة، إلى "ضرورة وقف عمل مؤسسة الأونروا"⁽³⁾.

كما دعا فيها جاريد كوشنير صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكبير مستشاريه إلى "بذل جهد صادق لعرقلة" وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة لصالح الفلسطينيين. ووفقاً لمجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، فقد حاول كوشنير التخلص بهدوء من وكالة الإغاثة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة التي وفرت الغذاء والخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين لعقود، وتأتي مبادرة كوشنير وفقاً للمجلة في إطار حملة أوسع نطاقاً من جانب إدارة ترامب وحلفائها في الكونغرس لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين في المنطقة وإخراج قضيتهم من المفاوضات بين إسرائيل

والفلسطينيين. ونقلت المجلة عن مسؤولين أمريكيين وفلسطينيين ان هناك فقرتان على الأقل تشق طريقهما من خلال الكونغرس لمعالجة هذه القضية. وكان كوشنير وفقا للمجلة متردداً في التحدث علانية عن دوره في الجوانب الدبلوماسية في الشرق الأوسط، فيما كانت خطة السلام التي كان يعمل عليها مع مسؤولين أمريكيين آخرين لمدة ثمانية عشر شهراً واحدة من أكثر وثائق واشنطن احتفاظاً بها⁽⁴⁾.

صحيفة (يسرائيل هيوم) العبرية قالت أيضا في 30 من تموز/ يوليو 2018م أن عضو في الكونغرس الأمريكي يسعى لسن قانون جديد يعتبر عدد اللاجئين الفلسطينيين أربعين ألفاً فقط من أصل 5.9 مليون لاجئين مسجلين في وكالة (الأونروا). ويهدف العضو في مجلس النواب "داغ لمبورن" عن الحزب الجمهوري، إلى تخفيض الدعم الأمريكي لوكالة (الأونروا)، عن طريق حصر تعريف اللاجئين الفلسطينيي بمن نشردوا خلال النكبة فقط واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة. ويقول عضو الكونغرس: إن خلفية القانون الجديد مرتبطة بالاختلاف في تعريف الأمم المتحدة بين اللاجئين الفلسطيني، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير (الأونروا). ويكمن الفرق، بحسب مزاعم عضو الكونغرس لمبورن، في أن تعريف اللاجئين من غير الفلسطينيي ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيي صفة اللجوء. وتتسبب الصحيفة لمصادر في الكونغرس أن العدد سينحصر فقط في أربعين ألف لاجئ منذ حرب 1948م، وهو رقم غير واقعي (قليل جداً) مقارنة بمعطيات وسجلات الأونروا⁽⁵⁾.

واشارت المجلة الى أن العديد من مؤيدي "إسرائيل" في الولايات المتحدة يرون اليوم الأونروا كجزء من بنية تحتية دولية، أبقّت قضية اللاجئين بشكل مصطنع حية و أدامت الآمال بين الفلسطينيي في المنفى

بأنهم قد يعودون يوماً ما إلى ديارهم - وهو احتمال تستبعده "إسرائيل" بشكل قاطع. ويشير منتقدو الوكالة بشكل خاص إلى سياستها في منح وضع اللاجئ ليس فقط لأولئك الذين فروا من فلسطين منذ سبعين عاماً، بل إلى أحفادهم أيضاً، وهو ما يرفع عدد اللاجئين إلى حوالي خمسة ملايين شخص، يعيش ثلثهم تقريباً في المخيمات الفلسطينية في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة. وقالت المجلة أن محاولة إبعاد الأونروا - تبدو أن إدارة ترامب مستعدة لإعادة صياغة شروط قضية اللاجئين الفلسطينيين لصالح إسرائيل - كما فعلت في قضية رئيسية أخرى في ديسمبر، عندما اعترف ترامب بالقدس عاصمة "إسرائيل"⁽⁶⁾.

ثانياً: الموقف العربي والدولي

عندما أعلنت الإدارة الأمريكية في شهر يناير/ كانون ثاني 2018م تخفيض دعم الأونروا بـ خمسة وستين مليون دولار من أصل حزمة الدعم المقررة للأونروا كانت ردة فعل الفلسطينيين معارضة تجاه هذا القرار. ليس من أجل حاجتهم لهذا المبلغ بقدر ما تعكس هذه الخطوة تخوفاتهم من سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه قضيتهم بشكل عام، وخاصة ضمن ما بات يعرف بـ "صفقة القرن". وإن لهذه التخوفات ما يبررها، فالرئيس الأمريكي قد أعلن قبل أسابيع قليلة اعترافه بالقدس عاصمة "إسرائيل" دون أن يعترف بأي حق للفلسطينيين فيها، في سابقة لم يقدم عليها أي من الرؤساء السابقين. بل وفي تصريحات لاحقة اعتبر أن موضوع القدس قد تم الانتهاء منه وإزاحته عن طاولة النقاش. ولهذا ومع ازدياد الحديث عن قرب إعلان الإدارة الأمريكية عن طرحها لرؤيتها للسلام في الشرق الأوسط فإن الموضوع الأخطر الذي يخشى أن يتم إلغاؤه هو موضوع اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم، كما هو منصوص عليه في القرارات الأممية والقوانين الدولية. ورغم هذه التخوفات من "صفقة القرن" الأمريكية فيما

يتعلق باللاجئين فإن نظرة متفحصة على سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تنبئ أن تغييراً كبيراً قد حدث عليها خلال السبعين سنة الماضية أي منذ النكبة الفلسطينية عام ٤٨ وصولاً إلى الوقت الحالي. أي أنه وحتى قبل إعلان ترامب عن خطته الجديدة فإن السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين كانت سلبية جداً وخاصة في العقود القليلة الماضية⁽⁷⁾.

الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، قال خلال الجلسة الخاصة على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب، لمناقشة أزمة وكالة غوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين، " الأونروا " إنه لا يخفى على أحد أبعاد التحدي الذي يمثله القرار الأمريكي بوقف تمويل الوكالة، مشيراً إلى أنه يوجد بعد إنساني مباشر لأزمة الأونروا المالية يتعلق بحياة الملايين من الفلسطينيين، تعليمياً وصحةً وعملاً، وهو بعدٌ لا بد أن تُعنى به وتُفكر في كيفية التعاطي معه من واقع مسؤوليتنا الجماعية وتضامننا الأكيد سواء مع اللاجئين أنفسهم، أو مع الدول العربية التي تستضيفهم.

وأضاف أن هناك بعداً سياسياً أخطر للقرار الأمريكي لا يغيب عن إدراكنا جميعاً، فالحجج التي ساققتها الإدارة الأمريكية لتبرير قرارها تنطوي على معنى خطير، إذ تضرب الأساس القانوني والأخلاقي الذي قامت عليه قضية اللاجئين. وتابع: "أحد المسؤولين الأمريكيين قال في معرض الدفاع عن القرار "سنكون أحد المانحين إذا قامت (الأونروا) بإصلاح ما تفعله إذا غيرت بشكل فعلي عدد اللاجئين إلى عدد دقيق سنعيد النظر في شراكتنا لهم". وأكد الأمين العام أن الهدف النهائي هو إعادة تعريف صفة اللاجئ، بقصرها على الجيل الأول، في تطابق كامل مع الرؤية التي طالما كررتها "إسرائيل" منذ 1948م، وهو التحدي الأول أماننا أن نحافظ على التقويض الممنوح لـ"أونروا"⁽⁸⁾.

وأشار "أبو الغيط" إلى أننا نحتاج إلى خطة دبلوماسية محكمة للحفاظ على التأييد العالمي القائم بالفعل لـ "الأونروا" ودورها، وبحيث يبقى الموقف الأمريكي معزولاً ومرفوضاً نحتاج إلى العمل على توسيع دائرة المساهمات الدولية في الأونروا، حتى لو جاءت هذه المساهمات في صورة مبالغ قليلة فالمعنى السياسي هنا ينطوي على أهمية بالغة، وله دلالة كبيرة، وأكد أن العامل الرئيسي الذي يعزز الموقف الدبلوماسي العربي في مواجهة الآخرين يتمثل في التزامنا كدول عربية بسداد الحصص كاملة في "أونروا" بل والعمل على زيادة المساهمات بشكل معتبر وبصورة تقتنع الآخرين بأننا نتولى أمور أنفسنا ونتحمل المسؤولية عن قضايانا العادلة، قبل أن نطالب الآخرين بالإسهام والمشاركة⁽⁹⁾.

الموقف الأوروبي عبر عنه رئيس وزراء بريطانيا الأسبق جوردن براون، عندما قال "عرضت إدارة ترامب عددًا من التبريرات الخيالية غير المقنعة لقرارها تجاه الأونروا. على سبيل المثال، تزعم الإدارة أن دولا أخرى كان ينبغي لها أن تدفع المزيد لفترة طويلة. ولكن حتى لو كان ذلك صحيحا، فإنه لا يبرر الإلغاء المفاجئ لكل أشكال الدعم. أطفال اللاجئين الفلسطينيين يعانون بالفعل من الحرمان الشديد. وإذا لم تحصل الأونروا على الدعم الذي تحتاج إليه، فسوف يدفع هؤلاء الأطفال ومجتمعاتهم ثمنا أكثر ضخامة، كما تؤكد الإدارة أن الأونروا تضخم عدد اللاجئين الفلسطينيين، الذين لا يستحقون جميعهم "حق العودة"، وأن المنظمة لم تعد نافعة أو مجدية. ولكن مرة أخرى، هذه الحجة غير مقنعة، من المؤكد أن الأونروا كانت لمدة طويلة محل انتقاد من قبل بعض المراقبين لتقريرها وضع اللاجئين عبر الأجيال منذ عام 1948م. والآن تدرس إدارة ترامب اقتراحا يقضي بتقييد حق العودة من خمسة ملايين فلسطيني إلى بضع مئات من الآلاف. ولكن في الرد على ذلك، يُقال إن ممارسة تعريف أحفاد

اللاجئين بوصفهم لاجئين تتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق اللاجئين، كما تتماشى مع حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني والنهج الذي تتبناه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁽¹⁰⁾.

الأمين العام للأمم المتحدة "نطونيو غوتيريس" قال، أن الضغوط التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون "يمكن أن تؤدي إلى انفجار ونتائج سلبية تؤثر على حياتهم ومستقبلهم"، مؤكداً أن "عمل (الأونروا) سيبقى حيويًا حتى يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية". وأكد أن الاستمرار بتقديم الخدمات الضرورية والأساسية للاجئين، يسهم في استقرارهم، ويعتبر ورقة رابحة للمجتمع الدولي الذي يجب أن يستمر بتقديم الدعم اللازم للمنظمة الدولية. واعتبر أن غياب الحل الجماعي للتحديات التي تواجه "الأونروا"، سيسهم بإضعاف دورها بسبب عدم إيجاد موارد متاحة لها، مشدداً على أن "مهمة الأونروا لا تقل أهمية عما كانت عليه قبل 68 عاماً، عندما أنشئت لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين". من جانبه أعلن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي "أنجلينو ألفانو" أن بلاده تعزم مضاعفة الدعم المالي للأنشطة الإنسانية التي تديرها الأونروا العام الحالي ليصل إلى حوالي 17 مليون دولار⁽¹¹⁾.

ثالثاً: محاولات سد العجز المالي

أطلق المفوض العام للأونروا (بيير كرينبول) حملة التبرعات لصالح المنظمة الأممية، تحت عنوان "الكرامة لا تُقدر بثمن"، وذلك لسد العجز في ميزانيتها بعد تقليص الولايات المتحدة الأمريكية المساهمة فيها بمبلغ 300 مليون دولار. وكان "كرينبول" قد حذر مؤخرًا بأن الأونروا تواجه أكبر أزمة مالية في تاريخها. واعتبر أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية تقليص المخصصات المالية للأونروا واقتصارها على مبلغ 60 مليون دولار فقط

يضع المنظمة أمام تحديات صعبة، مشيرًا إلى أن المخصّصات الأمريكية لعام 2017م بلغت أكثر من 350 مليون دولار، وتهدف حملة جمع التبرعات لجمع مبلغ 500 مليون دولار أمريكي لكي تساعد في سد العجز المالي الذي تعانيه ميزانيتها، الذي من شأنه أن يهدّد أنشطة المنظمة الأممية". وأكد المستشار الإعلامي للأونروا "عدنان أبو حسنة" وجود تفاعل كبير مع حملة التبرعات الدولية، موضحًا أن وكالة "أونروا" تقوم باتصالات عديدة على أكثر من مستوى، مستهدفة بذلك توسيع قاعدة المانحين؛ بما يشمل القطاع الخاص الفلسطيني. وأوضح أن "أونروا تجري محادثات مع البنك الدولي ومع بنك التنمية الإسلامي في جدة، ومع الفلسطينيين في الشتات للمشاركة في حملة التبرعات"⁽¹²⁾.

وفي سبيل تغطية العجز المالي عقد أكثر من مؤتمر دولي بمشاركة عربية ودولية فاعلة لتوفير المبالغ المطلوبة، فقد عقد مؤتمر روما في مارس 2018م، تم خلاله جمع 100 مليون دولار.

وأكد خلاله وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، أن دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" رسالة سياسية، مفادها ان "المجتمع الدولي لم يتخل عن اللاجئين الفلسطينيين ولن يتركهم ضحايا للعوز واليأس ولن يسهم في حرمان نحو 1.5 مليون طالب وطالبة من حقهم بالتعليم في مناطق عمل "الأونروا" الخمسة. وقال الصفدي خلال افتتاحه بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في روما، أن المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بدعم الوكالة، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، وممثل الاتحاد الأوروبي السامي لشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موجيريني، ورئيس الوزراء الفلسطيني رامى الحمد الله، "يأتي بظرف استثنائي، تواجه فيه (الأونروا) أزمة مالية صعبة تهدد حق الملايين من

اللاجئين الفلسطينيين في العيش الكريم". واكد الصفدي ان "ما فعله اليوم وما لن فعله سيحدد ما إذا كان 500 ألف طالب فلسطيني سيتمكنون من ممارسة حقهم الاساسي بالتعليم المدرسي، وما إذا كان ملايين الفلسطينيين سيستمررون بالحصول على حقهم في المعالجة الطبية اللازمة، كما سيحدد ما إذا كان ما يزيد على مليون رجل وامرأة من اللاجئين سيستمررون بتلقي المساعدات المعيشية"⁽¹³⁾.

وقال، إن المجتمع الدولي ما يزال ملتزمًا بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين باعتبارها من قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وبخاصة القرار 194، مبينا أن الأردن ومصر والسويد عملت مع "الأونروا" والاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع العديد من الدول لعقد هذا المؤتمر، وذلك صرخة لعمل فاعل يؤدي لتأمين ما تحتاج اليه الوكالة للاستمرار بتقديم الدعم الذي سيمكن "الاونروا" من تقديم خدماتها الحيوية"⁽¹⁴⁾

كما عُقد مؤتمر دولي في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتوفير باقي المبلغ المطلوب لاستمرار عمل الوكالة، وقال أحمد أبو هولي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤول دائرة اللاجئين أن مؤتمر نيويورك كان ناجحًا ومثمرًا على المستويين السياسي والمالي حيث انه خرج بدعم مالي اضافي بلغ 118 مليون دولار لدعم ميزانية وكالة الغوث الدولية وحمل دعمًا سياسيًا من خلال المشاركة الواسعة للدول المانحة الذي يحمل رسالة تأييد لاستمرار وبقاء عمل وكالة الغوث لحين ايجاد الحل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف د. ابو هولي في بيان صحفي أن هذا الدعم السخي من الدول المانحة ساهم في خفض العجز المالية لوكالة الغوث من 186 مليو دولار الى 68 مليون دولار مشيرًا إلى أن مرحلة الخطر التي كادت أن

تهدد عمل وكالة الغوث تم تجاوزها. ووضح، ان مؤتمر المانحين في نيويورك ليس نهاية المطاف وان الأمر ليس مقصوراً على تغطية العجز المالي الذي نجم عن وقف المساعدات الامريكية بل والعمل على تأمين تمويل كاف ومستدام، لافتاً الى ان منظمة التحرير الفلسطينية على تنسيق دائم ومستمر مع وكالة الغوث والدول العربية المضيفة لوضع آلية تحرك لتأمين التمويل المستدام والكافي لميزانية وكالة الغوث طوال ولايتها من خلال توسيع قاعدة المتبرعين ومساهمة الأمم المتحدة بدعم ميزانية الوكالة وذلك للاستمرار في تقديم هذه الخدمات دون مواجهة أي أزمات مالية خطيرة مستقبلاً⁽¹⁵⁾.

رابعاً: التداعيات السياسية لقرار وقف تمويل (الأونروا)

ارتبط قرار تأسيس "الأونروا" رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 ديسمبر/ كانون أول 1949م بالقرار 194 الصادر هو الآخر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر/ كانون أول 1948م الذي أكد على حق العودة والتعويض واستعادة الممتلكات للاجئين الفلسطينيين، فقد تضمن القرار في ديباجته والفقرة 5 والفقرة 20 الإشارة إلى تطبيق القرار 194، مما يعني بأن إنهاء "الأونروا" يجب أن يكون مرتبطاً بتطبيق حق العودة.

لكن الإدارة الأمريكية بدأت إجراءاتها العملية بتقليص المساعدات الأمريكية ثم تلته قطع المساعدات كلياً بالإضافة لحديثها عن تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين الى نصف مليون لاجئ، ثم توقفت الحملة الهجومية على الأونروا ضمناً، فعند متابعة هذه الخطوات يتضح أنها تميزت بالتدرج والمرحلية والتخطيط المسبق، فهل هذا يعني أن الإدارة الأمريكية قد اكتفت بتلك الاجراءات أم أن الأمر مرتبط بجدول زمني محدد لاستكمال تحقيق

بقية الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية والتي أعلنت عنها مسبقاً ومنها إنهاء عمل الأونروا بشكل كلي.

التحديات التي يمثلها الموقف الأمريكي بوقف الدعم المالي من جانب والتقليصات التي تقوم بها الأونروا من جانب يمكن حصرها في النقاط التالية:

- نجاح إدارة ترامب في إعادة تعريف اللاجئين يمكن أن ينسف القضية من جذورها، ويؤدي إلى حصر عدد اللاجئين في 40 ألف فقط، واسقاط صفة اللاجئ عن أكثر من 6 مليون فرد في داخل فلسطين وخارجها.
- وقف خدمات الوكالة سوف يؤدي إلى تفكيك الكتلة السكانية في المخيمات الفلسطينية، وسوف يؤدي إلى موجات هجرة جماعية خارج فلسطين وخارج مخيمات اللجوء
- وقف تمويل الوكالة سوف يؤدي لضرب الأمن والاستقرار في المنطقة، وسوف يؤدي لتداعيات أمنية وسياسية في الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.
- وقف التمويل الأمريكي يمكن أن يؤدي في حالة استمراره وعدم القدرة على سد العجز إلى انهيار وكالة الغوث بشكل كامل أو بشكل جزئي، عبر توقفها عن تقديم الخدمات.
- الموقف الأمريكي يضع الأونروا أمام مجموعة من السيناريوهات، منها:

سيناريو الانهيار الكامل

قد تدفع القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب بوقف تمويل الأونروا الى الانهيار الكامل، في حالة عجز المستوى الدولي والعربي على تغطية

ميزانية الأونروا في السنوات القادمة، فبالنظر للجهد الكبير الذي بذل هذا العام لتغطية العجز المالي الناتج عن قرار إدارة ترامب وقف التمويل، يتضح صعوبة تغطية عجز ميزانية الوكالة خلال السنوات القادمة، فقد تطلب الأمر عقد مؤتمرين دوليين في عام واحد لتغطية العجز في موازنة الوكالة خلال عام 2018م، وهذا ما يعني أن هناك إمكانية كبيرة لوقف خدمات الوكالة بشكل كبير جداً خلال الفترة المقبلة.

انهيار الأونروا سوف يهدد الاستقرار الهش في الضفة الغربية، وغزة، وسوريا، ولبنان، والأردن. "خسارة هذه المنظمة كقيلة بإطلاق العنان لسلسلة لا يمكن السيطرة عليها من ردود الأفعال. فسوف يُدفع بالأطفال من الفصول الدراسية التابعة للأونروا إلى الشوارع، حيث يصبحون أكثر عُرضة لسيناريوهات بالغة الخطورة مثل جهود التجنيد التي يقوم بها الإرهابيون، الذين لن يترددوا في استغلال الفرصة للدعاء بأننا إذا لم نستطع الوفاء بوعود المساعدة، فإن هذا يؤكد أن التعايش السلمي مع الغرب أمر مستحيل. وسوف ترتفع معدلات زواج الأطفال، وعمالة الأطفال، وسوف يضيع جيل من الأطفال والشباب، في منطقة أصبحت أقل استقراراً من أي وقت مضى (16).

سيناريو نقل الصلاحيات

الصعوبات التي تقف أمام الأونروا في سبيل تقديم خدماتها عقب وقف التمويل الأمريكي، وتمسك الفلسطينيين والعرب بها كجسم دولي مشرف على أوضاع اللاجئين، قد تقود إلى بقاء المنظمة كجسم مع تقليص خدماتها وتوزيعها على مؤسسات أخرى، مثل نقل ملف الصحة لمنظمة الصحة العالمية والتعليم لمنظمة اليونسكو، مع نقل الملف إلى مفوضية اللاجئين التابع للأمم المتحدة.

بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2017م، أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) عن وثيقة ادعت بأنها قانونية من 20 صفحة تحت عنوان "توجيهات وإرشادات حول الحماية الدولية" تتضمن 50 توصية وأن الوثيقة قد تم إعدادها بالتعاون الوثيق بين "الأونروا" والمفوضية. تعرض الوثيقة آليات انتقال خدمات وكالة "الأونروا" إلى المفوضية حين عدم حصول اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات الإنسانية والحماية من الوكالة وهو الذي يعزز تنفيذ الفقرة الثانية من البند الأول لتأسيس المفوضية للعام 1950، وتقرح خطوات استيعاب خدمات اللاجئين الفلسطينيين فيها بدل الوكالة. الوثيقة سياسية وبعيدة كل البعد عن الموضوعية القانونية وقد صيغت بإتقان، وحينها لم يصدر مواقف أو تعليقات حول الوثيقة سواءً فلسطينية رسمية أو عربية أو إسلامية أو من الدول المضيفة⁽¹⁷⁾. رغم أنه في حالة نقل صلاحيات الوكالة للمفوضية أو أي جهة أخرى سوف يفقد اللاجئين الفلسطيني خصوصيته، وسوف تفقد القضية رمزيتها ويتحول اللاجئين الفلسطيني مثل أي لاجئ آخر في العالم، مع عدم ضمان توفر الخدمات بصورة مستمرة كما هو الحال عليه الآن.

وما يؤكد احتمالات تحقيق هذا السيناريو أنه خلال الزيارة التي قام بها الوفد الأمريكي للمنطقة في تاريخ 22 يونيو/حزيران 2018م، والذي ضم كل من صهر ومستشار الرئيس كوشنير ومبعوث ترامب للسلام في "الشرق الأوسط" وجيسون جرينبلات، طلب الوفد الأمريكي من الأردن ومصر والسعودية والإمارات بحث إمكانية تقديم المساعدات مباشرة للدول المضيفة للاجئين بعيداً عن "الأونروا" إلى جانب ترتيب صفقة مالية لقطاع غزة بقيمة مليار دولار لإقامة مشاريع وأيضاً بمعزل عن "الأونروا" وتحت ما يسمى حل الأزمة الإنسانية بغزة.

هذا السيناريو يقوم على فرضية بقاء الأونروا كجسم لحين انتهاء تفويضها أو القضاء عليها بشكل كامل، مع تحويل خدماتها لمؤسسات دولية أخرى، أو للدول التي توجد فيها لاجئون. وربما هذا السيناريو الأقرب للحدوث لعدة اعتبارات، أهمها صعوبة تغطية العجز المالي بسبب وقف التمويل الأمريكي، واستمرار إدارة تزامب بالضغط على الوكالة عبر منع تمويلها من قبل الدول الأخرى.

سيناريو بقاء المنظمة

أهمية استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والدول التي تستضيف اللاجئين قد تؤدي إلى بقاء الأوضاع الحالية، مع استمرار التقليصات في خدمات الوكالة لبعض الوقت لحين توفر الجو السياسي المناسب لتصفية الوكالة بشكل كامل.

لكن استمرار الوضع القائم بما يعني بقاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية والبيئية سوف يتطلب جهود سياسية مضاعفة من القيادة الفلسطينية والدول العربية لتوفير التمويل اللازم لاستمرار عمل الوكالة، خاصة في ظل الموقف الأمريكي الجديد.

يعتبر هذا الاحتمال هو امتداد لقراءة الحالة على ما وصلت اليه من نتائج واقعية دون الخوض بالخفايا والمقاصد الصهيونيمريكية والتي تتوي تنفيذها مستقبلاً أو على الأقل حتى نهاية هذا العام أو منتصف العام المقبل، أي مع بداية عام جديد لميزانية الأونروا.

ويمكن قراءة الموقف على أنه ربما يعود ذلك لتعثر تنفيذ الخطوات السياسية الموازية لإنهاء عمل الأونروا أو ربما لعدم استكمالها بالشكل الذي يسمح لإيجاد بدائل موضوعية وإنسانية تضمن استقرار المنطقة في حال

إنهاء عمل الأونروا، وبالتالي تريثت الادارة الامريكية في الاستمرار في خطواتها لإنهاء عمل الاونروا وذلك خشية الانهيار الكلى للوكالة وما يتبع ذلك من حالة عدم الاستقرار في مجمل مناطق عملياتها.

وضمن ذات الاحتمال لا يمكن تجاهل ردود الفعل الدولية والتي عارضت القرارات الامريكية وبشدة وزادت في المقابل التعاطف والدعم لقضية اللاجئين والأونروا، لأن المبررات الأمريكية منذ البداية كانت غير مقنعة لأنها أبرزت للمجتمع الدولي الانحياز المزمع والمطلق للكيان الصهيوني وخاصة بعد الانسحاب الامريكي من مؤسسات أممية لنفس الغاية والهدف.

وإن صح هذا الاعتقاد فهذا يعتبر انتصاراً حقيقياً لإرادة المجتمع الدولي وقضية اللاجئين في مواجهة قرارات الإدارة الأمريكية لتصفية قضية اللاجئين، وفي ذلك مؤشر واضح على اتساع نطاق التأييد والدعم الدولي لقضية اللاجئين، بعكس ما تمت وسعت إليه الإدارة الأمريكية بتقويض قضية اللاجئين وإنهائها.

الخاتمة

منذ بداية نشأة الأونروا لم تواجه المنظمة الدولية المعنية بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وضع مثل الوضع الذي تمر به العام الحالي، فالقرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوقف تمويل (الأونروا) وضعت المنظمة والقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني أمام تحديات مصيرية ومعقدة، فالقرار الأمريكي بوقف تمويل المنظمة التي تعني بشؤون اللاجئين يعتبر تسييس صارخ للمساعدات الإنسانية، كما يهدد القرار بإضافة المزيد من الوقود إلى واحد من أكثر الصراعات قابلية للاشتعال في العالم، ويعرض للخطر مستقبل نصف مليون طفل وشاب

فلسطيني. ويضع تحديات جمّة أمام قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين خلال السنوات القادمة.

الموقف الأمريكي جاء متماشياً مع الرؤية الإسرائيلية بتصفية قضية اللاجئين كما حاولت إدارة ترامب تصفية قضية القدس، إلا أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والموقف العربي الإسلامي والدولي الداعم للوكالة ساهم حتى الآن في استقرار المنظمة وعدم دفعها للانهيـار الذاتي، لكن هذا لا يعني انتهاء الأزمة، فقد يكون ما حدث هذا العام مجرد مقدمة لما قد يحدث خلال الأعوام القادمة، خاصة إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط على الدول لعدم تمويل الأونروا بهدف دفعها للانهيـار، الأمر الذي يتطلب عمل سياسي ودبلوماسي لتوفير موازنة الوكالة قبل بداية العام القادم.

كما أن طبيعة الخطوات الأمريكية ربما لم تستكمل بعد وأن استكمالها مرتبط بخطة وجدول زمني كي يعطى فرصة لتدارك ردة الفعل وتهيئة فكرة إنهاء عمل الأونروا عند جموع اللاجئين، وربما لا تنتظر الإدارة الأمريكية تنفيذ انسحاب هادئ للأونروا من خلال تقليص الخدمات ولدواعي شح الموارد المالية، وصولاً لانتهاء الذاتي، بل ربما تسعى لتنفيذ العديد من الإجراءات والقرارات القاضية بإنهاء تلك الوكالة **وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على التوصيات التالية:**

- هناك ضرورة ماسة لإيجاده جبهة قوية ووطنية وتشمل الكل الفلسطيني لمواجهة كل الاحتمالات الحاضرة والمحتملة القاضية بإنهاء عمل الأونروا وتصفية قضية اللاجئين

- السعي الدائم لدعم ميزانية الأونروا من خلال حث جميع الاطراف العربية والدولية وذلك من خلال عقد مؤتمرات طارئة وشبه دورية.

- تفعيل وتحريك الإعلام لصالح تدويل قضية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم بالحماية والإغاثة والرعاية الدولية لحين ايجاد حل دائم لقضيتهم بالعودة.

- تفعيل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن المناطق الخمسة مع تفعيل قوي للدور الاعلامي والقانوني للدفاع عن حقوق اللاجئين، وتفعيل دور اللجان الشعبية لتشكيل حراك شعبي يمكن أن يكون جاهزاً للرد على أي التفاف او إنهاء لعمل الأونروا وقضية اللاجئين.

- تحفيز المختصين والخبراء والباحثين نحو الدراسات الاستراتيجية الخاصة بشؤون اللاجئين ومجمل أوضاعه وظروف حياته، كبديل عن الدراسات المعرفية أو التاريخية، فمن شأن هذه الدراسات أن تساهم في ايجاد حلول لأطنان من القضايا التي يعاني منها اللاجئ بالإضافة لتحليل مسبق لمجمل السياسات التي يمكن أن تواجه قضية اللاجئين سياسياً وقانونياً.

المراجع والهوامش

¹ - Palestinians, You Don't Have to Live Like Refugees, the Begin-Sadat, for strategic Studies, <https://goo.g/Rc9GhY>

² - 8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية، موقع ديننا الوطن، 2018/9/9م، على الرابط التالي <http://bit.ly/2wYC9Z4>

³ - 8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية، موقع ديننا الوطن، 2018/9/9م، على الرابط التالي <http://bit.ly/2wYC9Z4>

⁴ - الكشف عن خطة كوشنير لإنهاء قضية اللاجئين والقضاء على الأونروا "بصمت" وكالة سما الإخبارية، 4 أغسطس 2018م، على الرابط التالي: <https://goo.g/fsD3JP>

⁵ - 8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية، موقع ديننا الوطن، 2018/9/9م، على الرابط التالي <http://bit.ly/2wYC9Z4>

⁶ - الكشف عن خطة كوشنير لإنهاء قضية اللاجئين والقضاء على الأونروا "بصمت" وكالة سما الإخبارية، 4 أغسطس 2018م، على الرابط التالي: <https://goo.g/fsD3JP>

⁷ - شكري، عرفات، ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين في "صفقة القرن"؟ مدونات الجزيرة، 16 مارس 2018م.

⁸ - "أبوالغيط": الهدف من وقف تمويل "أونروا" هو إعادة تعريف صفة اللاجئ، جريدة الدستور المصرية، 11 سبتمبر 2018م، على الرابط التالي: <https://goo.g/3DPov8>

⁹ - أبوالغيط: الهدف من وقف تمويل "أونروا" هو إعادة تعريف صفة اللاجئ، جريدة الدستور المصرية، 11 سبتمبر 2018م، على الرابط التالي: <https://goo.g/3DPov8>

¹⁰ - براون، جوردن، إيقاف دعم الأونروا. هل يجب اعتبار أبناء اللاجئين لاجئين؟ مدونات الجزيرة، 12 سبتمبر 2018م.

¹¹ - الصفدي: دعم وكالة الغوث رسالة بأن العالم لم يتخل عن اللاجئين الفلسطينيين "مؤتمر روما": 100 مليون دولار لدعم، "الأونروا"، جريدة الغد الأردنية، 16 مارس 2018م على الرابط التالي: <https://goo.g/EVkkcQ>

¹² - "أونروا": نصف مليار دولار ما نحتاجه من تبرعات لسد عجز الموازنة، وكالة قدس برس إنترناشيونال، على الرابط التالي: <https://goo.gl/mKX9Ad>

¹³ - الصفدي: دعم وكالة الغوث رسالة بأن العالم لم يتخل عن اللاجئين الفلسطينيين، 'مؤتمر روما': 100 مليون دولار لدعم، "الأونروا"، جريدة الغد الأردنية، 16 مارس 2018م على الرابط التالي: <https://goo.gl/EVkkcQ>

¹⁴ - الصفدي: دعم وكالة الغوث رسالة بأن العالم لم يتخل عن اللاجئين الفلسطينيين، 'مؤتمر روما': 100 مليون دولار لدعم، "الأونروا"، جريدة الغد الأردنية، 16 مارس 2018م على الرابط التالي: <https://goo.gl/EVkkcQ>

¹⁵ - أبو هولي: مؤتمر المانحين لوكالة الغوث في نيويورك كان ناجحاً، وكالة سما الإخبارية، 28 سبتمبر 2018م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/2TJudF>

¹⁶ - براون، جوردن، إيقاف دعم الأونروا. هل يجب اعتبار أبناء اللاجئين لاجئين؟ مدونات الجزيرة، 12 سبتمبر 2018م.

¹⁷ - تقدير موقف استراتيجي حول مستقبل "الأونروا"، المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 2018، على الرابط التالي: <https://palabroad.org/post/view/2464>